

**كلمة البروفيسور الحسين الوردي
وزير الصحة**

في

**اللقاء الوطني حول
تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية**

الرباط، 22 أبريل 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

• السيد وزير العدل والحرفيات،

• السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية،

• السيد الأمين العام للحكومة،

• السيد وزير الاتصال،

• السيدات والسادة، النواب والمستشارين المحترمين؛ ورؤساء لجان القطاعات الاجتماعية بالبرلمان،

• السيد الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى

• السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان،

• السيد رئيس الهيئة الوطنية للطبيبات والاطباء،

• السيد ممثل المنظمة العالمية للصحة بالمغرب،

• السيد الكاتب العام لوزارة الصحة،

• السيد المفتش العام لوزارة الصحة،

• السيدات والسادة القضاة الأفاضل،

• السيد رئيس المجلس الاستشاري لزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية،

• السيدات والسادة رؤساء الجامعات، وعمداء الكليات ومديري المراكز الاستشفائية الجامعية والمعاهد،

• السادة مديرى الادارة المركزية والمديرين الجهويين للصحة،

• حضرات السيدات والسادة شركاؤنا الاجتماعيين، وممثلى المجتمع العلمي والمجتمع المدنى،

• السادة رؤساء المجتمع العلمي، والجمعيات المهنية، والجمعيات المساعدة الداعمة للمرضى،

• حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم

إنه لمن دواعي الشرف أن أتوجه إليكم بمناسبة هذا اللقاء الوطني حول تشجيع التبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية والذي ننظمه تحت شعار " ومن أعضاني... حياة ".

ويسعدني بهذه المناسبة إحياء النقاش من جديد حول موضوع يحظى باهتمام بالغ في بلادنا، نظرا للتساؤلات والإكراهات التي يعرضها علينا موضوع زرع الأعضاء والأنسجة بالمغرب، في وقت تعرف فيه حاجيات المواطنين في هذا المجال تزايدا مستمرا يصعب الاستجابة له في غياب سياسة استباقية وتشارية.

لقد كان المغرب سباقا على المستوى المغاربي في مجال زرع الأعضاء والأنسجة إذ أجريت أول عملية زرع الكلية على المستوى المغاربي سنة 1985 بالدار البيضاء، وعملية زرع القلب سنة 1995 بالمركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط، كما أجريت أول عملية لزرع النخاع العظمي بالمركز الاستشفائي ابن رشد سنة

2004. أما زراعة القرنية فلم يبتدئ العمل بها إلا سنة 2009 رغم سهولتها التقنية، وذلك لعدم توفر المغرب آنذاك على بنك للأنسجة، مما اضطره إلى استيراد القرنيات من بنك الأنسجة الأمريكي لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية. وللتذكير فإننا نتوفر حالياً على ثالث أبناك للأنسجة في كل من المراكز الاستشفائية لمراكش، الرباط والدار البيضاء.

كما عرف المغرب انطلاقاً من سنة 2010 إنجاز أول عملية لزراعة الأعضاء من مانحين في حالة موت دماغي بموافقة عائلتهم، وذلك بالمستشفى الجامعي بالدار البيضاء، قبل أن تعمم بالمستشفيات الجامعية الأخرى. كما أنجز المستشفى الجامعي محمد السادس بمراكش سنة 2014، أول عمليتين لزراعة الكبد تلتها ثلاثة عمليات أخرى في كل من الدار البيضاء والرباط. كما أجريت في المركز الجامعي الحسن الثاني بفاس عمليات معقدة لزراعة الأطراف، الأولى من نوعها سنة 2014.

وهنا يمكننا الإشارة بالدعم اللوجستي الذي تقوم به وحدات المستعجلات المتنقلة جواً لهذا البرنامج والتي مكنت من نقل كلية من مراكش إلى البيضاء لفائدة أحد المرتفقين الشيء الذي منح صورة مطمئنة على التنسيق بين الفرق والاستعمال الأمثل للمجهودات والإمكانيات المتاحة.

إن الأنشطة المتعلقة بزراعة الأعضاء والأنسجة من مانحين أحياء أو أموات قد تطورت وتوسعت بشكل واضح، حيث أصبحت كل المستشفيات الجامعية، بالإضافة إلى مستشفى الشيخ زايد والمستشفى العسكري محمد الخامس بالرباط، تتتوفر على كل الإمكانيات التقنية والكافاءات البشرية للقيام بها. وقد تم سنة 2014، إنجاز 50 عملية لزراعة الكلى من طرف المستشفيات الستة المرخص لها بذلك.

إن هذه المعطيات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المغرب يتتوفر والحمد لله على تجربة واستقلالية مهنية اكتسبهما من خلال التدخلات الناجعة والعمليات المتمرة. كما يتتوفر على الكفاءات العلمية والبنيات التقنية والبيوطبية الحديثة، إسوة بالدول التي قطعت أشواطاً متقدمة في مجال نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية.

حضرات السيدات والسادة،

لسد الفراغ القانوني الملحوظ، والاستجابة لم ráفمات ومتطلبات تنظيم مسألة التبرع بالأعضاء، عمل المغرب على وضع ترسانة قانونية لرفع كل التباس أو غموض والحلولة دون الإساءة لأخلاقية المهنة وصيانة حقوق المتبوعين والمنتفعين.

وفي هذا الإطار بذلت جهود حثيثة من لدن الفاعلين والعاملين بالمنظومة الصحية، والفقهاء وهيئات التشريع المغربي، تكللت بوضع ترسانة قانونية في هذا الميدان تشمل علاوة على القانون رقم 16-98 المتعلق بالتلبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 208-99-1 بتاريخ 25 يناير 1999، مرسوم تنظيمي و 06 قرارات تطبيقية.

ومن مميزات القانون المغربي المنظم لزراعة الأعضاء في المغرب هو أنه أكثر صرامة من بين القوانين الأخرى، حيث حسم في كل ما من شأنه التلاعب بأعضاء البشر من خلال المسطرة المتبعة التي يتحمل فيها المشرفون على العملية مسؤولية كبرى للحلولة دون محاولة الإتجار في الأعضاء أو أي شيء من هذا القبيل.

ولمعرفة مدى نجاعة وصرامة هذا القانون فإنه إلى حد الآن لم يتم هناك ضبط أي حالة تحاول الإتجار أو التلاع بالأعضاء البشرية، بل لم يتقدم أي شخص بوضع شكاية لدى المصالح المعنية.

وعلى المستوى التنظيمي، تم تفعيل مجموعة من الأجهزة من ضمنها المجلس الاستشاري لزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، ولجان زرع الأعضاء بكل من المستشفيات الجامعية الأربع، والتنسيقات الاستشفائية وشبكة المستشفيات التي تشتمل على زرع الأعضاء والتي تزيد أداؤها بشكل مضطرب سنة 2014، حيث تم إنجاز 6 عمليات نقل متعددة الأعضاء صاحبتها 11 عملية زرع.

ولملاءمة مصامين هذا القانون أدخلت عليه مجموعة من التعديلات، حيث تم إصدار سنة 2013 القانون المنظم لنقل أنسجة الفاقدرين. وتأسسا على ذلك أضحى موضوع التبرع بالأعضاء بشكل عام يحظى باهتمام بالغ في أوساط الأطباء والفاعلين السياسيين والحقوقيين والفقهاء و رجال الدين، نظرا للارتفاع الكبير لعدد المصابين بأمراض الكلى بالمغرب، بحيث إن زراعتها في نظر المختصين تبقى البديل الوحيد لإعادة إدماج المرضى وتقليل كلفة المرض على المدى المتوسط والبعيد.

وسيكون من الأجدى، صقل النص القانوني الحالي لفصل الأعضاء عن الأنسجة ووضع آليات تنظيم وتشغيل بنوك الأنسجة وعلاقتها مع المركز الوطني لتحاقن الدم. ونحن على وشك إجراء التعديلات الضرورية وسيتم إطلاقه في إطار مشروع قانون في الشهور المقبلة.

ونظرا لكون عمليات زرع الكلى والأنسجة يتم تغطية تكاليفها من طرف نظام التأمين الاجباري على المرض، فقد عملت وزارة الصحة على تسهيل الولوج لحاملي بطاقة الرامي للاستفادة من هذا النوع من العمليات الباهضة التكلفة. وللتذكير فإن أول عملية زرع الكبد في المغرب قد تمت لفائدة أسرة مستفيدة من نظام الرامي. وقد بلغ عدد المستفيدين من عملية زرع الأعضاء والأنسجة في إطار هذا النظام أي (RAMED) 164 عملية.

والحفاظ على هذه الدينامية في إطار تكافى الفرص والشفافية للاستفادة من الأعضاء والأنسجة الممنوحة من طرف أشخاص متوفون أو أحياء، قامت الوزارة بإصدار دورية وزارية خاصة بالتسجيل في لائحة وطنية لانتظار الاستفادة من عمليات الزرع، وذلك تبعا لقواعد المنح والتوزيع.

وإذا كان المغرب يعتبر من الدول العربية السباقة في مجال زرع الأعضاء البشرية، فإن إنجازاته في هذا المجال لا تتماشى والإمكانيات المتوفرة للاستجابة ل حاجيات المواطنين. وما زال الناس يبدون بعض التخوفات والتحفظات من التبرع بأعضاء من جسدهم.

وهكذا وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت من طرف وزارة الصحة للإقلاع بمجال زرع الأعضاء والأنسجة، تبقى النتائج ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة والدول المتقدمة. وعلى سبيل المقارنة، بين عامي 2012 و2014، سجلنا 125 عملية لزرع الكلى و 5 عمليات لزرع الكبد في حين تقدر الأرقام المسجلة في فرنسا على التوالي بـ 9105 و 3181 لزرع الكلى و زرع الكبد. وفي هذا الصدد وصلت نسبة المتربيين من بين المانحين الأموات إلى 0.4 لكل مليون شخص في المغرب مقابل 24.8 في فرنسا.

وفي هذا السياق يتضح أن تشجيع المغاربة على التبرع بأعضائهم، مرتبط بإعادة الثقة في المؤسسات والكافئات والتحسيس بأهمية التبرع كشكل من أشكال التضامن والتكافل الاجتماعيين التي يمكن لقوى التنمية

ولمعرفة مدى نجاعة وصرامة هذا القانون فإنه إلى حد الآن لم يتم هناك ضبط أي حالة تحاول الإتجار أو التلاعب بالأعضاء البشرية، بل لم يتقدم أي شخص بوضع شكاية لدى المصالح المعنية.

وعلى المستوى التنظيمي، تم تفعيل مجموعة من الأجهزة من ضمنها المجلس الاستشاري لزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية، ولجان زرع الأعضاء بكل من المستشفيات الجامعية الأربع، والتنسيقات الاستشفائية وشبكة المستشفيات التي تشغّل على زرع الأعضاء والتي تزيد أداؤها بشكل مضطرب سنة 2014، حيث تم إنجاز 6 عمليات نقل متعددة الأعضاء صاحبتها 11 عملية زرع.

ولملاءمة مصامين هذا القانون أدخلت عليه مجموعة من التعديلات، حيث تم إصدار سنة 2013 القانون المنظم لنقل أنسجة القاصرين. وتأسسا على ذلك أضحى موضوع التبرع بالأعضاء بشكل عام يحظى باهتمام بالغ في أوساط الأطباء والفاعلين السياسيين والحقوقيين والفقهاء و رجال الدين، نظرا للارتفاع الكبير لعدد المصابين بأمراض الكلى بالمغرب، بحيث إن زراعتها في نظر المختصين تبقى البديل الوحيد لإعادة إدماج المرضى وتقليل كلفة المرض على المدى المتوسط والبعيد.

وسيكون من الأجدى، صقل النص القانوني الحالي لفصل الأعضاء عن الأنسجة ووضع آليات تنظيم وتشغيل بنوك الأنسجة وعلاقتها مع المركز الوطني لتحاقن الدم. ونحن على وشك إجراء التعديلات الضرورية وسيتم إطلاقه في إطار مشروع قانون في الشهور المقبلة.

ونظرا لكون عمليات زرع الكلى والأنسجة يتم تغطيته تكاليفها من طرف نظام التأمين الاجباري على المرض، فقد عملت وزارة الصحة على تسهيل الولوج لحاملي بطاقة الراميد للاستفادة من هذا النوع من العمليات الباهظة التكلفة. وللتذكير فإن أول عملية زرع الكبد في المغرب قد تمت لفائدة أسرة مستفيدة من نظام الراميد. وقد بلغ عدد المستفيدين من عملية زرع الأعضاء والأنسجة في إطار هذا النظام أي (RAMED) 164 عملية.

وللحفاظ على هذه الدينامية في إطار تكافى الفرص والشفافية للاستفادة من الأعضاء والأنسجة الممنوحة من طرف أشخاص متوفون أو أحياء، قامت الوزارة بإصدار دورية وزارية خاصة بالتسجيل في لائحة وطنية لانتظار الاستفادة من عمليات الزرع، وذلك تبعا لقواعد المنح والتوزيع.

وإذا كان المغرب يعتبر من الدول العربية السبعة في مجال زرع الأعضاء البشرية، فإن إنجازاته في هذا المجال لا تتعاشى والإمكانيات المتوفرة للاستجابة ل حاجيات المواطنين. وما زال الناس يبدون بعض التخوفات والتحفظات من التبرع بأعضاء من جسدهم.

وهكذا وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت من طرف وزارة الصحة للإقلاع بمجال زرع الأعضاء والأنسجة، تبقى النتائج ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة والدول المتقدمة. وعلى سبيل المقارنة، بين عامي 2012 و2014، سجلنا 125 عملية لزرع الكلى و 5 عمليات لزرع الكبد في حين تقدر الأرقام المسجلة في فرنسا على التوالي بـ 9105 و 3181 لزرع الكلى و زرع الكبد. وفي هذا الصدد وصلت نسبة المتبرعين من بين المانحين الأموات إلى 0.4 لكل مليون شخص في المغرب مقابل 24.8 في فرنسا.

وفي هذا السياق يتضح أن تشجيع المغاربة على التبرع بأعضائهم، مرتبط بإعادة الثقة في المؤسسات والكافئات والتحسيس بأهمية التبرع كشكل من أشكال التضامن والتكافل الاجتماعيين التي يمكن لقوافل التنشئة